

وسؤال الفريفة في سوال اولها فقد يجوز باللفظ ان يعدي به عن
 موضوعه وتكون بحال بالعين السابقة قال ابن قاسم وعالي هذا
 فمقتضى الزيادة والمقتضى انما هو بحسب الاصل وما كان بحسب
 عند الاشارة بالتحسين والاقلا زيادة ولا تقتضيان على هذا التثنية
 الحادي والعشرون باعتبار ما كان عليه نحو قولنا البقايا موالهم
 سماهم بنينا بما تضمنه ما كانوا عليه لانه لا يتم بعد البلوغ الحاق
 والعشرون الحالية كقولنا نعلي واما الذي ابيقت وجوههم
 فغير حتمية الباقية سميت البنية التي هي محل الرحمة بها بحال
 الثالث والعشرون الحالية فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال
 وفيه والنادي المجلس ونحو ذلك وان يتم عند كل مورد بالزيادة
 الشيا وبالمسحور العلقا تسمى محل باسم الحال فيمن في الاول وعلم
 في الثاني والاربع والعشرون الملازمة كما يطلق الفوق على الشمس
 فالعقول لا زهرها كقول السما حطل
 قوراة حاز بها سدد واما زهرها وند النساء ولو بانته بانها
 اي الحقل لو انشا لهم منسوبي عزال النساء بعد الاقرار بالاشد
 من لوازمه الخا مس والعشرون الملزومية كاطراف الشمس
 على العقول الشمس ملزومة والعقول لا زهرها وكقولنا نعلي
 ام انزلنا عليهم سلطانا اي حجة فهو نيكام بما كان به يتركون
 اي يدل على اشراكهم ما يستعمل الكلام في الدلالة فكونه ملزوما
 لها واما بالكمس في الامور الخمسة **قار في الصحاح**
هي بالكمس علقاة السوط ونحوها بالبر علقا على السوط
 لانه موثق من السوط او بالبر علقا على العلقاة والصغير العلقاة
 وبالفتح علقاة الحسب يضم الحاء الميل واما بالكمس فاسم للزبر الكبر
 واكثر زواجب الغور كما صاحب التاج في المصنف وغيرهما **بهم** اي
 بعقد العلقاة في نفاذهم عن الفلظ **قار** **ليس بحقيقة**

لانه

Copyrighted material

195

ح

لانه لم يستعمل تبا وضع له **ولا حجاز** لعدم العلقاة فلو انقصر على
 قوله ليس بحجاز لا يرد حجة حقيقته لانه ان الشفي احد المتقابلين
 ثبت الاخر وقد مر قوله ليس بحقيقة على قوله ولا حجاز مع ان
 الكلام في الحجاز لانه الاصل الحقيقية فاعتني ببيان الاصل على
 انه الماولا ترتيب **كان يقال سهوا** او سفت لسانا بل او عدا **اي**
مقار استفعال الغرس الكتاب بقطع الهجزة كما قاله
 الدمايني في مثل هذا نحو هذا الكتاب مستعير الى فرض لانت
 هذا الاستعارة ليس للا حجة علافة ولا يصدر مثله عن عاقل
 فلذا قال فضلا عن قائل **ولا يخفى انه يعنى عمدا** اي عمد وتبدل العلقاة في اجزاء
 سهوا الفلظ لا مطلقا لانه العلقاة لا بد منها صحة الاستعمال **الاشراط**
 والاشارة **الغريبة لانه القريبة** اي امر قايما وحال **نصيبه المنكح للدلالة**
 كما يجب في العلقاة **اي مقصود** قاله الزبير واما جعلها فيناهم الغريبة
 عمدا **اي مقصود** من الغرض عند انشاها من التصيب كما سمعوا لان نصيب
 المنكح ونصده مالا يطاع عليه **وليس مع العلقا نصيب** بالوضع
 بل بالتعريف اسم ليس مقان اليراد وجه الفلظ خبرها اي وليس نصيب
 نصيب **والحق مقصود** كما يناهع الملقح **اي** يرتبون نصيب ويكون بمعنى
 اسم المفعول بل ويعني عن العلقاة ايضا في اجزاء الفلظ قوله
 المستعمل لانه الاستعمال يستلزم فيه المقصد ولا مقصد مع العلقا
 وعدا امر وود بوجوه اما اولها فلان العلقاة المتاخرا لا يعنى عن المتقدم
 والاعرج في الرسوران لا يوجب تغيره بتلخا كما كثر في الانسان
 بالحسبان الضاحك لانه الخاص بغيره ما يجرجه العاقران اراد انه يستغير
 عن مزيد العلقاة بطلنا فلا يصح لانه العلقاة لا بد منها في صحة
 الاستعمال **الحق** الاستعمال كقصة في غير ما وصفت له مقصودا دون
 علقاة مستعارة عند الغرر مع نصيب قريظة ميثه بخرجهما عن الحيات
 لا تعيد العلقاة واما انشا فلان قوله وليس مع العلقا في مجموع قارا الحارة